



ISSN: 2957-3874 (Print)

Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)

<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95>

مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي



إشكالية تعدد الدلالة في التفسير القرآني بين الإقرار والاحتمال

م. د. إلفان أكرم عبد الفتاح النوره جي

دائرة التعليم الديني والدراسات الإسلامية

The Problem of Polysemy in Qur'ānic Exegesis: Between Affirmation and Possibility

Dr. Ilfan Akram Abdul Fattah Al-Noura Ji

Department of Religious Education and Islamic Studies

<mailto:elphannoorachi@gmail.com>

المستخلص

يتناول هذا البحث إشكالية تعدد الدلالة في التفسير القرآني بين الإقرار والاحتمال، بوصفها من القضايا المنهجية التي أثرت في فهم النص القرآني وتنوع الأقوال التفسيرية. ويهدف إلى تحليل مفهوم الدلالة وتعددها في اللغة والاصطلاح، وبيان أسبابها في النص القرآني، واستقراء مواقف المفسرين منها، مع تحديد معايير الإقرار بالتعدد والتمييز بين الاحتمال المعبر وغير المعبر. كما يدرس البحث أثر تعدد الدلالة في نشوء الاختلاف التفسيري، من خلال نماذج تطبيقية تُظهر كيف أسهم التعدد المنضبط في إثراء الفهم القرآني، مقابل التوسع غير المنضبط الذي يؤدي إلى تأويلات بعيدة عن لسان العرب والسياق والمقاصد الشرعية. وقد اعتمد البحث المنهج التحليلي الوصفي، من خلال تحليل النصوص التفسيرية واستقراء آراء العلماء، وصولاً إلى بناء رؤية منهجية متوازنة تُقرّ بسعة الدلالة القرآنية، وتؤكد ضرورة ضبطها بالقواعد اللغوية والسياقية والمقاصدية. ويخلص البحث إلى أن تعدد الدلالة يمثل سمة من سمات الإعجاز البياني للنص القرآني، وعنصرًا أساسيًا في حيويته واستمرارية عطائه المعرفي، ما دام منضبطاً بضوابط التفسير العلمي. **الكلمات المفتاحية:** تعدد الدلالة؛ التفسير القرآني؛ الاحتمال الدلالي؛ الإقرار التفسيري؛ الاختلاف التفسيري.

Abstract

This study examines the problem of semantic multiplicity in Qur'anic exegesis between acknowledgment and probability, as one of the methodological issues that have influenced the understanding of the Qur'anic text and the diversity of interpretive opinions. The research aims to analyze the concept of meaning (dalālah) and its multiplicity in both linguistic and technical usage, identify its causes within the Qur'anic text, and survey exegetes' positions toward it. It also seeks to establish criteria for acknowledging multiplicity and to distinguish between valid and invalid semantic possibilities. Furthermore, the study explores the impact of semantic multiplicity on exegetical (disagreement) through applied examples that demonstrate how regulated multiplicity enriches Qur'anic understanding, in contrast to unrestrained interpretation that departs from Arabic usage, context, and the higher objectives of the Sharī'ah. The research adopts a descriptive-analytical method by examining exegetical texts and scholarly views, aiming to develop a balanced methodological perspective that affirms the breadth of Qur'anic meaning while emphasizing the necessity of regulating interpretation through linguistic, contextual, and maqāsid-based principles. The study concludes that semantic multiplicity constitutes a feature of the Qur'an's rhetorical inimitability and a key element in its intellectual vitality and enduring relevance, provided it remains governed by sound exegetical principles.

Keywords: Semantic Multiplicity; Qur'anic Exegesis; Semantic Probability; Exegetical Acknowledgment; Exegetical Disagreement.

المقدمة

يمثل التفسير القرآني مجالاً معرفياً تتقاطع فيه علوم اللغة وأصول الفقه والبلاغة والعقيدة، نظراً لارتباطه المباشر بفهم النص الإلهي واستنباط معانيه ومقاصده . ويبرز ضمن هذا المجال إشكال تعدد الدلالة بوصفه من القضايا المركزية التي أثرت في مسارات التفسير، وأسهمت في نشوء اختلاف الأقوال وتتنوع المناهج. فاللفظ القرآني، بحكم طبيعته اللغوية وثرائه البلاغي، قد يحتمل أكثر من معنى معتبر، الأمر الذي يثير تساؤلات منهجية حول حدود هذا التعدد، وضوابط الإقرار به، والتمييز بين الاحتمال المشروع والتأويل غير المنضبط.

وقد تعامل المفسرون مع هذه الظاهرة بطرائق متعددة؛ فمنهم من أقرّ بتعدد الدلالة وعده من مظاهر الإعجاز البياني وسعة الخطاب القرآني، ومنهم من سعى إلى ترجيح معنى واحد حفاظاً على وحدة الفهم، بينما اختار آخرون الجمع بين المعاني إذا أمكن التوفيق بينها. ويكشف هذا التنوع عن وعي مبكر بطبيعة النص القرآني بوصفه نصاً يجمع بين الإحكام في الصياغة والمرونة في الدلالة، بما يتيح استيعاب مستويات متعددة من الفهم دون أن يفقد مقاصده الكلية.

وانطلاقاً من ذلك، يسعى هذا البحث إلى دراسة إشكالية تعدد الدلالة في التفسير القرآني بين الإقرار والاحتمال، من خلال تحليل مفهوم الدلالة وتعددّها، وبيان أسبابها، واستقراء مواقف المفسرين منها، ثم الوقوف على آثارها في الاختلاف التفسيري. ويهدف إلى بناء رؤية منهجية متوازنة تُقرّ بسعة النص القرآني، وتؤكد في الوقت نفسه ضرورة ضبط التفسير بقواعد اللغة والسياق والمقاصد الشرعية.

تتبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول قضية تمسّ جوهر التفسير القرآني، إذ يسهم فهم تعدد الدلالة في ضبط مسارات التأويل، والتمييز بين التنوع المشروع والاختلاف المردود. كما يساعد على إبراز ثراء النص القرآني وقدرته على استيعاب دلالات متعددة دون تناقض، مما يعزز الوعي بالإعجاز البياني للنص. وإضافة إلى ذلك، فإن دراسة هذه الإشكالية تسهم في معالجة بعض القراءات المعاصرة التي توسّعت في التأويل دون ضوابط، وتقدم إطاراً منهجياً يوازن بين سعة المعنى ووحدة المقصد.

تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

كيف تعامل المفسرون مع تعدد الدلالة في النص القرآني بين الإقرار والاحتمال، وما الضوابط التي تحكم قبول المعاني المتعددة أو ترجيحها؟

ويندرج تحت هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية، منها:

ما مفهوم الدلالة وتعددّها في اللغة والاصطلاح؟ ما أسباب تعدد الدلالة في النص القرآني؟ ما معايير الإقرار بالتعدد؟ وكيف أثر تعدد الدلالة في نشوء الاختلاف التفسيري؟

يعتمد هذا البحث المنهج التحليلي، من خلال تحليل المفاهيم الأساسية المرتبطة بالدلالة وتعددّها، واستقراء نماذج تفسيرية توضّح مواقف المفسرين من هذه الظاهرة. كما يوظف المنهج الوصفي في عرض آراء العلماء وتصنيفها، ثم مناقشتها في ضوء الضوابط اللغوية والأصولية، وصولاً إلى بناء رؤية منهجية متوازنة تبين موقع تعدد الدلالة في التفسير القرآني وأثره في فهم النص.

البحث الأول الإطار المفاهيمي لتعدد الدلالة في التفسير القرآني

المطلب الأول: مفهوم الدلالة وتعددّها في اللغة والاصطلاح

تعدّ الدلالة من المفاهيم المركزية في الدراسات اللغوية والأصولية والبلاغية، وتكتسب أهميتها الخاصة في مجال التفسير القرآني؛ إذ تتصل اتصالاً مباشراً بفهم الخطاب الإلهي واستنباط معانيه. ويثير تعدد الدلالة إشكالية معرفية ومنهجية تتعلق بحدود المعنى وإمكاناته، وبالعلاقة بين النص وقارئه، وبالضوابط التي تحكم قبول المعاني أو ردها. ومن ثمّ، فإن ضبط مفهوم الدلالة وتعددّها في اللغة والاصطلاح يُعدّ مدخلاً ضرورياً لفهم الإشكاليات التأويلية التي يثيرها النص القرآني.

في المعنى اللغوي، تدور مادة «دلّ» حول الإرشاد والهداية والإبانة. يقول ابن فارس إن الدال واللام أصل واحد يدل على إبانة الشيء بأمانة تتعلق به (١)، وتقيد الدلالة في الاستعمال العربي الإشارة إلى الشيء بما يوصل إلى معرفته، سواء أكانت الإشارة لفظية أم حالية أم عقلية. وهذا المعنى اللغوي يؤسس لفهم الدلالة بوصفها علاقة بين دالٍ ومدلول، حيث يكون الدال وسيلة للكشف عن المعنى، والمدلول هو المعنى المقصود إدراكه.

أمّا في الاصطلاح، فقد تنوّعت تعريفات الدلالة تبعاً لتنوّع الحقول المعرفية التي تناولتها. ففي علم الأصول تُعرّف الدلالة بأنها كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر (٢)، وهو تعريف يبرز العلاقة التلازمية بين الدال والمدلول، ويجعل الدلالة عملية عقلية تقوم على الانتقال من معلوم إلى مجهول. ويُقسّم الأصوليون الدلالة إلى أقسام متعددة، أبرزها: دلالة المطابقة، والتضمن، والالتزام، وهي تقسيمات تعكس مستويات مختلفة من علاقة اللفظ بالمعنى (٣)، وتمثل هذه التقسيمات أدوات تحليلية أساسية في فهم النصوص الشرعية، وفي مقدمتها النص القرآني.

وفي الدراسات اللغوية الحديثة ، يُنظر إلى الدلالة بوصفها علمًا يبحث في معاني الألفاظ وتطورها والعلاقات بينها، ويُعرف هذا الحقل بعلم الدلالة أو «السيمانتكس». وقد أكد إبراهيم أنيس أن الدلالة تُعنى بدراسة المعنى من حيث هو عنصر أساسي في اللغة، وأن فهم النصوص لا يستقيم دون إدراك العلاقات الدلالية بين الألفاظ^(٤)، ويُظهر هذا التصور تطور مفهوم الدلالة من مجرد علاقة بسيطة بين لفظ ومعنى إلى منظومة معقدة من العلاقات السياقية والثقافية والمعرفية.

ويبرز مفهوم تعدد الدلالة بوصفه ظاهرة لغوية أصيلة ، تُعرف في الدراسات الحديثة بمصطلح «تعدد المعنى» (Polysemy) ، حيث يدل اللفظ الواحد على أكثر من معنى تربطه علاقات دلالية مشتركة. وقد عرف التراث العربي هذه الظاهرة تحت مسميات متعددة، مثل: الاشتراك اللفظي، والوجوه والنظائر ، وتوسع المعنى. ويشير الزركشي إلى أن من علوم القرآن معرفة الوجوه والنظائر ، وهو أن يرد اللفظ الواحد في القرآن على معانٍ مختلفة بحسب السياق^(٥)، ويُعد هذا العلم شاهدًا مبكرًا على وعي العلماء المسلمين بظاهرة تعدد الدلالة وأثرها في التفسير.

ومن المهم التمييز بين تعدد الدلالة المشروع، الذي تدعمه القرائن والسياقات ، وبين التوسع التأويلي غير المنضبط. فقد شدد الشاطبي على أن فهم النصوص الشرعية يجب أن يكون منضبطًا بمقاصد الشريعة ولسان العرب، وأن حمل الألفاظ على معانٍ بعيدة دون دليل يُفسي إلى الانحراف في الفهم^(٦)، ويؤكد هذا الطرح أن تعدد الدلالة ليس مطلقًا، بل تحكمه ضوابط لغوية وسياقية وأصولية.

في سياق التفسير القرآني ، يتجلى تعدد الدلالة في مستويات متعددة: مستوى المفردة، ومستوى التركيب، ومستوى السياق العام للسورة أو للقرآن ككل. وقد أشار ابن عاشور إلى أن من إعجاز القرآن سعة دلالاته وقابليته لاستنباط معانٍ متعددة لا تتناقض ، بل تتكامل ضمن وحدة المقصد^(٧)، ويُبرز هذا التصور البعد الإيجابي لتعدد الدلالة، بوصفه مصدر ثراء معرفي يتيح للنص القرآني الاستجابة لمستويات مختلفة من الفهم عبر العصور.

ومع ذلك، فإن الإقرار بتعدد الدلالة يثير إشكالية حدود المعنى المقبول: هل يجوز حمل اللفظ القرآني على جميع معانيه المحتملة؟ أم يجب ترجيح معنى واحد وفق قواعد الترجيح؟ لقد اتجه جمهور المفسرين إلى ترجيح المعنى الأقرب إلى السياق واللغة وأسباب النزول ، مع إمكان الجمع بين المعاني إذا لم يكن بينها تعارض^(٨)، ويعكس هذا المنهج محاولة تحقيق التوازن بين الإقرار بسعة الدلالة وبين الحفاظ على وحدة المعنى ومنطقيته. إن مفهوم تعدد الدلالة في التفسير القرآني يرتبط ارتباطًا وثيقًا بطبيعة اللغة العربية بوصفها لغة اشتقاقية غنية بالحقول الدلالية، كما يرتبط بخصائص النص القرآني البلاغية التي تقوم على الإيجاز والإيحاء. ومن ثم، فإن دراسة هذا المفهوم تقتضي الجمع بين أدوات التحليل اللغوي والأصولي والبلاغي ، بما يتيح فهمًا متكاملًا لآليات إنتاج المعنى في النص القرآني.

المطلب الثاني: أسباب تعدد الدلالة في النص القرآني

يمثل تعدد الدلالة في النص القرآني ظاهرة مركبة تتداخل في تشكيلها عوامل لغوية وبلاغية وسياقية وأصولية، مما يجعلها من أبرز القضايا التي استدعت عناية المفسرين والأصوليين قديمًا وحديثًا. ولا يُفهم هذا التعدد بوصفه غموضًا أو اضطرابًا في المعنى ، بل باعتباره مظهرًا من مظاهر ثراء اللغة القرآنية واتساع طاقاتها التعبيرية، ضمن ضوابط تحكم إمكان المعنى وحدوده. ومن ثم، فإن تحليل أسباب تعدد الدلالة يُسهم في ضبط منهج التفسير ، والتمييز بين التعدد المشروع والتأويل المتعسف.

يُعد الاتساع الدلالي للغة العربية أحد الأسباب الرئيسية لتعدد الدلالة في النص القرآني. فاللغة العربية لغة اشتقاقية غنية بالجذور الصرفية التي تُنتج طيفًا واسعًا من المعاني المرتبطة بأصل دلالي واحد. وقد أشار ابن جني إلى أن العرب قد تتوسع في استعمال اللفظ الواحد لمعانٍ متعددة يجمعها أصل دلالي مشترك^(٩) ، ويظهر أثر هذا الاتساع في الألفاظ القرآنية التي تتعدد معانيها بحسب السياق، دون أن تتفصل عن أصلها الاشتقاعي، مما يتيح للنص إمكانات تعبيرية واسعة دون إخلال بوحدة الدلالة الكلية.

ويرتبط بذلك ظاهرة الاشتراك اللفظي، حيث يدل اللفظ الواحد على معانٍ مختلفة لا يجمعها بالضرورة أصل دلالي واحد ، مثل لفظ «العين» في العربية. وقد ناقش الأصوليون هذه الظاهرة بوصفها من أسباب اختلاف الفقهاء في فهم النصوص^(١٠)، وفي القرآن الكريم، ترد بعض الألفاظ المشتركة التي تفتح مجالًا لتعدد التفسير، غير أن السياق والقرائن غالبًا ما تضبط المعنى المراد. ومن ثم، فإن الاشتراك اللفظي لا يؤدي إلى اضطراب المعنى بقدر ما يكشف عن أهمية السياق في توجيه الدلالة.

ومن الأسباب الجوهرية لتعدد الدلالة في النص القرآني طبيعة الأسلوب البلاغي القائم على الإيجاز والإيحاء. فالقرآن يعتمد أساليب بلاغية مثل الحذف ، والتقديم والتأخير، والتعريض، والكناية، وهي أساليب تفتح المجال أمام تعدد مستويات الفهم. وقد أكد عبد القاهر الجرجاني أن المعنى لا

يُدرِك من الألفاظ منفردة، بل من نظمها وعلاقتها السياقية^(١١)، ويُفْضِي هذا التصور إلى أن تعدّد الدلالة قد ينشأ من تعدّد العلاقات التركيبية الممكنة داخل الجملة القرآنية، مما يسمح باستخراج معانٍ متكاملة لا متعارضة.

كما يُعدّ السياق، بنوعيه اللغوي والمقامي، عاملاً حاسماً في إنتاج تعدّد الدلالة. فالسياق اللغوي يتمثّل في ما يحيط باللفظ من ألفاظ وتراكيب، بينما يتعلّق السياق المقامي بظروف النزول والبيئة الثقافية والخطابية. وقد شدّد الزمخشري على أن معرفة السياق من أهم أدوات فهم القرآن، إذ به يتبيّن وجه المعنى وترتفع احتمالات اللبس^(١٢)، ومع ذلك، فإن السياق لا يُلْغِي إمكان تعدّد المعنى، بل يوجّه هذا التعدّد ويضبطه ضمن حدود مقبولة. ومن العوامل المؤثرة أيضاً تعدّد القراءات القرآنية المتواترة، إذ قد تسهم اختلافات الأداء الصوتي أو الصيغي في توسيع دائرة الدلالة. فالقراءات ليست اختلافاً في النص، بل تتوّعاً في وجوه الأداء المأثورة، وقد بيّن ابن الجزري أن كل قراءة متواترة تُعدّ قرآناً يُتعبّد بتلاوته^(١٣)، ويؤدي هذا التنوع أحياناً إلى تعدّد المعنى أو إثرائه، كما في اختلاف الإعراب أو الصيغة الصرفية، مما يمنح النص طاقة دلالية أوسع دون إخلال بوحده. ويُضاف إلى ذلك طبيعة الخطاب القرآني بوصفه خطاباً موجّهاً إلى الإنسان في مختلف أحواله وأزمانه، وهو ما يقتضي درجة من المرونة الدلالية تسمح بتجدّد الفهم دون تغيير النص. وقد أشار الطاهر بن عاشور إلى أن عموم الخطاب القرآني وصلاحيته لكل زمان ومكان يقتضيان سعة في الدلالة تتيح استنباط معانٍ متجدّدة في إطار المقاصد الشرعية^(١٤)، وهذا البعد المقاصدي يُفسّر كيف يمكن للنص الواحد أن يستوعب قراءات تفسيرية متعددة تتكامل ولا تتناقض.

ومن الأسباب المنهجية لتعدّد الدلالة اختلاف مناهج المفسّرين وأدواتهم المعرفية. فالمفسّر اللغوي قد يُبرز الدلالات البنيانية، بينما يركّز المفسّر الفقهي على الأحكام، ويهتمّ المفسّر الصوفي بالإشارات الروحية. وقد نبّه الشاطبي إلى أن اختلاف الأنظار لا يعني بالضرورة التناقض، بل قد يكون تتوّعاً في الاعتبار ما دام منضبطاً بقواعد الشريعة ولسان العرب^(١٥)، ويكشف هذا التنوع المنهجي أن تعدّد الدلالة لا ينشأ من النص وحده، بل من التفاعل بين النص وقارئه ضمن أطر معرفية مختلفة.

المطلب الثالث: موقع تعدّد الدلالة في علوم التفسير

يحتلّ تعدّد الدلالة موقعاً محورياً في علوم التفسير، بوصفه ظاهرة تتقاطع مع جملة من العلوم المساندة لفهم النص القرآني، مثل علوم اللغة، وأصول الفقه، والبلاغة، وعلوم القرآن. ولا يقتصر حضوره على كونه قضية لغوية، بل يتجاوز ذلك إلى كونه إشكالية منهجية تؤثر في طرائق استنباط المعنى وترجيح الأقوال وتوجيه الاختلاف بين المفسّرين. ومن ثمّ، فإن تحديد موقع تعدّد الدلالة في علوم التفسير يُسهم في فهم بنيته المعرفية، وفي ضبط العلاقة بين النص واحتمالاته التأويلية.

يتجلّى حضور تعدّد الدلالة في علم «الوجوه والنظائر»، الذي يُعدّ من أقدم العلوم القرآنية التي عالجت ظاهرة تعدّد المعنى. ويُعنى هذا العلم ببيان الألفاظ القرآنية التي ترد على وجوه مختلفة من المعاني بحسب السياق، مع المحافظة على وحدة اللفظ. وقد أشار مقاتل بن سليمان في تفسيره إلى هذا العلم عند بيانه لمعاني الألفاظ المتكرّرة في القرآن على وجوه متعددة^(١٦)، ويكشف هذا التوجّه المبكّر عن إدراك المفسّرين لطبيعة التعدّد الدلالي، ومحاولتهم ضبطه من خلال تتبّع السياقات القرآنية المختلفة.

ويرتبط تعدّد الدلالة كذلك بعلم «غريب القرآن»، الذي يهدف إلى تفسير الألفاظ غير المألوفة أو ذات المعاني المتعدّدة. فالغريب لا يقتصر على الألفاظ النادرة، بل يشمل الألفاظ التي تتنوّع دلالاتها تبعاً للاستعمال العربي والسياق القرآني. وقد بيّن الراغب الأصفهاني أن فهم مفردات القرآن يستلزم النظر في استعمالها المختلفة في اللغة، بما ينتج الكشف عن المعنى المناسب للسياق^(١٧)، ويُظهر هذا الطرح أن تعدّد الدلالة يُعدّ عنصراً أساسياً في دراسة المفردة القرآنية.

وفي إطار علم أصول التفسير، يتمثّل تعدّد الدلالة أحد أسباب اختلاف المفسّرين، سواء في تحديد المعنى المراد أو في الجمع بين المعاني المحتملة. وقد صنّف السيوطي أسباب الاختلاف، مشيراً إلى الاشتراك اللفظي واحتمال اللفظ لأكثر من معنى من جملة هذه الأسباب^(١٨)، ويعكس هذا التصنيف وعياً منهجياً بأن النص القرآني قد يحتمل أكثر من دلالة، وأن الاختلاف التفسيري قد يكون نتيجة طبيعية لهذا الاحتمال، لا انحرافاً عن الصواب.

كما يتداخل تعدّد الدلالة مع علم البلاغة القرآنية، حيث يُنظر إليه بوصفه مظهرًا من مظاهر الإعجاز البياني. فالقرآن يوظف أساليب بلاغية تتيح تعدّد مستويات الفهم، مثل الكناية والتعريض والإيجاز، وهي أساليب تسمح باستيعاب معانٍ متعددة ضمن تركيب واحد. وقد أكّد الزركشي أن من وجوه إعجاز القرآن اشتماله على معانٍ كثيرة في ألفاظ قليلة، بما يفتح آفاقاً دلالية واسعة^(١٩)، ويُبرز هذا التصوّر البعد الجمالي والمعرفي لتعدّد الدلالة، بوصفه عنصراً من عناصر البلاغة القرآنية.

ويتصل موقع تعدد الدلالة كذلك بعلم القراءات القرآنية، إذ تسهم اختلافات القراءات في توسيع الدلالة وإثرائها. فالقراءات المتواترة تمثل وجوهًا متعدّدة للأداء القرآني، وقد تؤدي إلى تنوع في المعنى دون تعارض. وقد أشار الزرقاني إلى أن اختلاف القراءات يُعدّ من أسباب سعة المعاني في القرآن، حيث تضيف كل قراءة بُعدًا دلاليًا جديدًا^(٢٠)، ويكشف هذا التفاعل بين القراءات والتفسير عن أن تعدد الدلالة ليس مقصورًا على المستوى المعجمي، بل يمتدّ إلى المستوى الصوتي والتركيبي.

ومن جهة أخرى، يحتلّ تعدد الدلالة موقعًا مهمًا في مباحث الترجيح بين الأقوال التفسيرية. فعندما يحتل اللفظ أكثر من معنى، يلجأ المفسر إلى قواعد الترجيح، مثل مراعاة السياق، وموافقة لسان العرب، والانسجام مع مقاصد الشريعة. وقد أكّد الطبري أن أولى الأقوال بالصواب ما دلّ عليه ظاهر التنزيل وشهدت له اللغة^(٢١)، ويظهر هذا المنهج أن تعدد الدلالة لا يُفضي إلى الفوضى التفسيرية، بل يُدار ضمن إطار منهجي يهدف إلى تحقيق المعنى الأرجح.

كما يتصل تعدد الدلالة بمباحث المقاصد القرآنية، إذ قد تتكامل المعاني المتعدّدة لخدمة مقصد عام. فاللفظ القرآني قد يحمل دلالة تشريعية وأخرى تربوية وثالثة عقديّة في آنٍ واحد، دون تعارض بينها. وقد أشار الشاطبي إلى أن النصوص الشرعية قد تتضمن معاني متعددة يجمعها مقصد كلي واحد^(٢٢)، ويؤكد هذا الطرح أن تعدد الدلالة يمكن أن يكون وسيلة لتعميق الفهم المقاصدي للنص، لا سببًا لتشتته.

المبحث الثاني الإقرار والاحتمال في تعدد الدلالة عند المفسرين

المطلب الأول: مفهوم الإقرار والاحتمال في التفسير

يُعدّ مفهوم الإقرار والاحتمال من المرتكزات المنهجية في دراسة تعدد الدلالة في التفسير القرآني، إذ يعكسان طبيعة العلاقة بين النص واحتمالات معناه، وحدود تعامل المفسر مع هذه الاحتمالات. ولا يقتصر حضورهما على الجانب اللغوي، بل يمتدّ إلى أصول التفسير وقواعد الترجيح، بما يجعل ضبطهما ضرورة لفهم مسالك المفسرين في التعامل مع سعة الدلالة القرآنية. ومن ثمّ، فإن الإقرار والاحتمال يمثلان معًا آليتين منهجيتين تتظان التفاعل بين ثراء النص وضبط المعنى. يُراد بالإقرار في السياق التفسيري اعتراف المفسر بتعدد المعاني التي يحتملها اللفظ أو التركيب القرآني، وقبوله لها ضمن إطار لا يُفضي إلى التناقض أو إبطال دلالة النص. ولا يعني الإقرار التسوية المطلقة بين المعاني، بل قد يكون على صورة الجمع بينها إذا كانت متكاملة، أو إثباتها بوصفها احتمالات معتبرة دون الجزم بأحدها. وقد درج كثير من المفسرين على هذا المسلك، حيث يوردون الأقوال المتعددة في تفسير الآية، ثم يبيّنون إمكان اجتماعها متى لم يقع بينها تعارض. ويظهر هذا المنهج عند الطبري الذي يذكر الأقوال المختلفة، ثم يرجّح أو يجمع بينها إذا كانت متقاربة في المعنى^(٢٣)، ويكشف هذا المسلك أن الإقرار ليس تردّدًا في الفهم، بل وعيًا بسعة الدلالة وإمكان تكاملها. أمّا الاحتمال، فيُقصد به قابلية اللفظ لأن يحمل على أكثر من معنى وفق قواعد اللغة والسياق. وهو مفهوم أصولي يرتبط بمبحث دلالات الألفاظ، مثل الظاهر والنص والمجمل والمحمّل. وقد عرّف الأصوليون اللفظ المحتمل بأنه ما دلّ على معنيين فأكثر دلالة متقاربة أو متساوية^(٢٤)، ويظهر هذا التعريف أن الاحتمال خاصية دلالية في النص، تنشأ من طبيعة اللغة واتساعها، بينما الإقرار موقف منهجي يتخذه المفسر إزاء هذه الخاصية. ويمثّل التمييز بين الإقرار والاحتمال أساسًا لفهم اختلاف المفسرين؛ فالاحتمال يعبر عن سعة المعنى الكامنة في النص، أمّا الإقرار فيعبر عن كيفية تعامل المفسر مع هذه السعة: هل يثبتها، أم يرجّح بينها، أم يقيدّها بالسياق؟ وقد أشار الزركشي إلى أن اللفظ قد يحتمل وجوهًا من المعاني، غير أن المفسر ينظر في القرائن والسياق لترجيح ما يراه أقرب^(٢٥)، ويبرز هذا الطرح أن التفسير عملية اختيار منهجي داخل نطاق الاحتمال الدلالي، لا خروج عنه. ويرتبط مفهوم الإقرار بمبدأ حمل اللفظ على عمومه ما لم يرد مخصّص، وهو من القواعد الأصولية التي تسمح بتعدد الدلالة في إطار العموم. فإذا كان اللفظ عامًا، جاز حمله على جميع ما يتناول من المعاني الداخلة في عمومه. وقد أكّد الشاطبي أن العموم يفتح مجالًا لاستيعاب معانٍ متعددة ما دامت داخلة في مقصود النص^(٢٦)، ويظهر هذا المبدأ أن الإقرار بالتعدد قد يكون مقتضى أصوليًا، وليس مجرد اختيار تفسيري. كما يتصل الاحتمال بمباحث الحقيقة والمجاز، إذ قد يحتمل اللفظ المعنى الحقيقي والمجازي معًا. وقد قرّر البلاغيون أن الأصل حمل الكلام على الحقيقة، فإن قامت قرينة صارفة حُمل على المجاز^(٢٧)، غير أن وجود المجاز لا يلغي إمكان تعدد الدلالة، بل يوسّع دائرة الفهم ضمن علاقات معتبرة بين المعنى الحقيقي والمجازي. ويكشف هذا التفاعل أن الاحتمال ظاهرة منضبطة بقواعد الاستعمال العربي، وليست مجالًا مفتوحًا للتأويل غير المقيد. وقد أسهم مفهوم الاحتمال في نشوء موقف احترازي لدى بعض المفسرين يتمثّل في التوقّف عند تعدد الترجيح، والقول بأن المراد الإلهي قد يكون أوسع من إدراك المفسر. وقد نقل السيوطي عن جماعة من السلف قولهم في الآيات التي تتعدد وجوهها: «الله أعلم بمراده»^(٢٨)، ويُعبّر هذا الموقف عن إقرار بالاحتمال مع الامتناع عن الجزم، وهو ما يعكس وعيًا بحدود الفهم البشري أمام النص الإلهي. ويتجلّى الإقرار والاحتمال أيضًا في منهج الجمع بين الأقوال التفسيرية، حيث يسعى المفسر إلى التوفيق بين المعاني المختلفة بدل

إقصائها، إذا كانت قابلة للاجتماع. فاختلاف التنوع في التفسير يدل على تعدد وجوه المعنى لا على تعارضه، وقد بين الزرقاني أن هذا النوع من الاختلاف يثري المعنى ولا يبطله^(٢٩)، ويؤكد هذا التصور أن الإقرار بالتعدد يمكن أن يكون أداة لفهم أعمق للنص، لا سبباً للاضطراب.

المطلب الثاني: معايير الإقرار بتعدد الدلالة

يمثل الإقرار بتعدد الدلالة في التفسير القرآني موقفاً منهجياً دقيقاً، لا يقوم على مجرد إمكان المعنى من جهة اللغة، بل يستند إلى معايير علمية تضبط حدود المقبول من المعاني، وتحول دون الانزلاق إلى التأويل المتعسف. وقد أدرك المفسرون والأصوليون منذ وقت مبكر أن النص القرآني قد يحتمل أكثر من دلالة، غير أن قبول هذه الدلالات مشروط بجملة من الضوابط التي تستند إلى اللغة والسياق والمقاصد الشرعية. ومن ثم، فإن معايير الإقرار بتعدد الدلالة تمثل آلية لضبط التوازن بين سعة النص وإحكامه. يأتي في مقدمة هذه المعايير موافقة المعنى المحتمل لسان العرب، بوصف القرآن نزل بلسان عربي مبين. فكل معنى لا تشهد له العربية استعمالاً أو قياساً يُعدّ خارج دائرة الاحتمال المعتبر. وقد أكد الطبري أن تفسير القرآن يجب أن يكون على ما تعرفه العرب من معاني كلامها، لأن الخطاب موجّه إليهم بلغتهم^(٣٠)، ويكشف هذا المعيار أن الإقرار بتعدد الدلالة لا ينفصل عن النظام اللغوي الذي يحتضن النص، وأن سعة المعنى مشروطة بإمكانه في العربية. ويرتبط بهذا المعيار ضرورة مراعاة السياق بنوعيه: السياق اللغوي والسياق المقامي. فالسياق اللغوي يتمثل في تركيب الجملة وما يحيط باللفظ من ألفاظ، بينما يتعلّق السياق المقامي بظروف النزول والموضوع العام للسورة. وقد شدّد الزمخشري على أن المعنى يتحدّد من خلال انتظام الألفاظ في سياقها، وأن إخراج اللفظ عن سياقه يفضي إلى فساد الفهم^(٣١)، ومع ذلك، فإن مراعاة السياق لا تعني إلغاء التعدّد، بل توجيهه بحيث تبقى المعاني المقبولة منسجمة مع البنية النصية. ومن المعايير الأساسية كذلك عدم وقوع التعارض بين المعاني المحتملة. فإذا أمكن الجمع بين المعاني بحيث يكمل بعضها بعضاً، جاز الإقرار بها جميعاً، لأن النص القرآني يتسم بوحدة المقصد. وقد أشار الزركشي إلى أن حمل الآية على معانٍ متعددة جائز إذا لم يكن بينها تضاد^(٣٢)، ويؤكد هذا المعيار أن التعدّد المقبول هو تعدّد تكاملي لا تناقضي، وأن وحدة المعنى الكلي للنص تُعدّ ضابطاً حاكماً. ويُضاف إلى ذلك معيار موافقة المعنى للمقاصد الشرعية العامة. فالمعاني التي تتعارض مع أصول الشريعة أو مقاصدها لا يُقرّ بها، حتى لو احتملها اللفظ من جهة اللغة. وقد قرّر الشاطبي أن النصوص الشرعية تُفهم في ضوء مقاصدها الكلية، وأن المعاني التي تُفضي إلى نقض هذه المقاصد تُعدّ تأويلات فاسدة^(٣٣)، ويكشف هذا المعيار عن البعد المقاصدي في ضبط تعدّد الدلالة، حيث تُستبعد المعاني التي تُخلّ بوظيفة النص التشريعية أو التربوية. كما يُعدّ اعتبار القراءات القرآنية المتواترة معياراً مهماً في توسيع دائرة الدلالة المقبولة. فالقراءات تمثل وجوهاً معتبرة للنص، وقد تُفضي إلى تعدّد المعنى أو إثرائه. وقد بين الزرقاني أن اختلاف القراءات يوسّع المعاني ويكشف عن وجوه بلاغية متعددة، دون أن يُحدث تناقضاً في الدلالة^(٣٤)، ومن ثم، فإن الإقرار بتعدد الدلالة قد يستند إلى تنوع القراءات بوصفه مصدرًا مشروعًا للمعنى. ومن المعايير المنهجية كذلك الاستناد إلى تفسير السلف وأقوالهم، بوصفهم الأقرب إلى عصر التنزيل والأعرف بلسان العرب. فإذا وردت عنهم أقوال متعددة في تفسير آية ما، دلّ ذلك على إمكان تعدّد الدلالة فيها. وقد أشار السيوطي إلى أن اختلاف السلف في التفسير على وجوه متعددة يدل على سعة المعنى لا على تناقضه^(٣٥)، ويُبرز هذا المعيار قيمة التراث التفسيري المبكر في توجيه فهم التعدّد وضبط حدوده. ويُراعى أيضاً معيار الترجيح عند تعدّد الجمع بين المعاني. فإذا تعارضت المعاني المحتملة تعارضاً لا يمكن التوفيق بينه، وجب ترجيح أحدها وفق قواعد الترجيح، مثل قوة الدليل اللغوي، أو موافقة السياق، أو تأييد القرائن. وقد أكد الأصوليون أن العمل بالدليل الأقوى واجب عند التعارض^(٣٦)، ويُظهر هذا المعيار أن الإقرار بالتعدد ليس مطلقاً، بل يُقيّد بإمكان الجمع، فإن تعدّد الجمع انتقل المفسّر إلى الترجيح. ومن الضوابط المهمة كذلك تجنّب تحميل النص معاني حادثة لم تكن معروفة في لسان العرب أو في سياق التنزيل، إذ يُعدّ ذلك من التكلّف في التفسير. وقد نبّه الراغب الأصفهاني إلى أن فهم القرآن يقتضي الرجوع إلى استعمال العرب ومعهود خطابهم^(٣٧)، ويكشف هذا الضابط أن الإقرار بتعدد الدلالة لا يفتح المجال لإسقاط مفاهيم معاصرة لا يشهد لها السياق اللغوي أو التاريخي.

المطلب الثالث: مواقف المفسرين من تعدد الدلالة

شكل تعدّد الدلالة في النص القرآني محوراً مهماً في مناهج المفسرين، إذ اختلفت مواقفهم بين الإقرار بالتعدد، أو ترجيح معنى واحد، أو الجمع بين المعاني، تبعاً لاختلاف منطلقاتهم العلمية وأدواتهم المنهجية. ولم يكن هذا الاختلاف تعبيراً عن اضطراب في فهم النص، بل عن تنوع في طرائق استثمار طاقته الدلالية ضمن ضوابط اللغة والسياق ومقاصد الشريعة. ومن ثم، فإن دراسة مواقف المفسرين من تعدّد الدلالة تكشف عن تطوّر الوعي التفسيري، وعن التوازن الذي سعوا إلى تحقيقه بين سعة المعنى ووحدة المقصد. يمكن ملاحظة الاتجاه الإقرارى بالتعدد عند طائفة من المفسرين الذين رأوا أن الآية قد تحتمل أكثر من معنى صحيح، وأن حملها على جميع هذه المعاني أولى ما لم يقع بينها تعارض. ويظهر هذا الاتجاه بوضوح في تفسير الطبري، حيث يورد الأقوال المختلفة، ثم يبيّن أن بعضها لا ينافي بعضاً، وأن الآية قد تشملها جميعاً^(٣٨)، ويستند هذا

المسلك إلى أن الخطاب القرآني يتسم بالعموم والمرونة، مما يسمح بتكامل المعاني بدل تناقضها. كما أن هذا الاتجاه يعكس ثقة المفسر في قدرة النص على استيعاب وجوه متعددة من الفهم دون الإخلال بوحده. وفي مقابل ذلك، اتجه بعض المفسرين إلى ترجيح معنى واحد عند تعدد الاحتمال، اعتماداً على قواعد الترجيح اللغوي والسياقي. ويبرز هذا الاتجاه في تفسير الزمخشري، الذي يركز على انسجام المعنى مع السياق والنظم البلاغي، ويستبعد المعاني التي لا يعضدها السياق^(٣٩)، ويكشف هذا المنهج عن عناية خاصة بالبنية التركيبية للنص، وعن ميل إلى تضيق دائرة التعدد حفاظاً على دقة المعنى. ومع ذلك، فإن هذا التضيق لا ينكر إمكان التعدد، بل يقيد بمرجحات معتبرة. ويظهر اتجاه ثالث يتمثل في الجمع بين المعاني المختلفة بوصفها وجوهاً متكاملة للنص، وهو منهج يبرز في التفاسير التي تعتنى بالمقاصد العامة للخطاب القرآني. فقد أشار الزركشي إلى جواز حمل الآية على أكثر من معنى إذا لم يكن بينها تضاد، لأن ذلك أدعى إلى استيعاب مقاصد النص^(٤٠)، ويعكس هذا الاتجاه رؤية تكاملية تعتبر تعدد الدلالة مصدراً للإثراء المعرفي، لا سبباً للتشتيت. كما نجد اتجاهًا احترازيًا لدى بعض المفسرين يتمثل في التوقف عند تعدد الاحتمال دون ترجيح، خاصة إذا لم تقم قرينة واضحة ترجح أحد المعاني. ويُعبّر هذا الموقف عن وعي بحدود الفهم البشري أمام النص الإلهي، وعن تجنب الجزم بما لم يقم عليه دليل. وقد نقل السيوطي عن بعض السلف أنهم كانوا يتوقفون في المواضع التي تتعدّد وجوهاً، ويقولون: «الله أعلم بمراده»^(٤١)، ويكشف هذا الموقف عن نزعة علمية احترازية تُقرّ بالتعدّد دون أن تدعي القطع في تحديد المراد. ويتأثر موقف المفسر من تعدد الدلالة كذلك بمنهجه التفسيري العام. فالمفسر اللغوي يميل إلى استكشاف الدلالات البيانية والاشتقاقية، مما يوسّع دائرة المعاني المحتملة، بينما يركز المفسر الفقهي على المعنى الذي يبني عليه الحكم الشرعي، وقد يضيق دائرة التعدد تبعاً لذلك. أما المفسر الذي يعتني بالمقاصد فيرى في تعدد الدلالة وسيلة لفهم الأبعاد التشريعية والتربوية للنص. وقد أشار الزرقاني إلى أن اختلاف المناهج التفسيرية يُفضي إلى تنوع في إبراز المعاني دون أن يعني ذلك التعارض^(٤٢). ومن الملاحظ أن المفسرين المتقدمين كانوا أكثر ميلاً إلى الإقرار بتعدد الدلالة في إطار اختلاف التنوع، حيث تُفهم الأقوال المختلفة بوصفها جوانب متكاملة للمعنى. أما في بعض الاتجاهات المتأخرة، فقد ظهر ميل إلى حصر المعنى في دلالة واحدة بدعوى ضبط التفسير، أو إلى توسيع التعدد دون ضوابط تحت تأثير مناهج تأويلية حديثة. ويبرز هنا دور المنهج العلمي في تحقيق التوازن بين هذين الاتجاهين، بحيث يُقرّ بالتعدّد المنضبط ويستبعد التأويل المتعسف. كما يتضح من مواقف المفسرين أن تعدد الدلالة لم يكن يُنظر إليه بوصفه خللاً في النص، بل بوصفه مظهرًا من مظاهر إعجازه البياني. فاللفظ القرآني قد يحمل معاني متعددة تتكامل في خدمة مقصد واحد، مما يمنح النص قدرة على الاستجابة لمستويات مختلفة من الفهم عبر العصور. وقد أكد الشاطبي أن النصوص الشرعية قد تتضمن معاني متعددة يجمعها مقصد كلي، وأن هذا التعدد لا يقدر في وحدة المعنى^(٤٣).

المبحث الثالث التطبيقات التفسيرية وأثر تعدد الدلالة في فهم النص القرآني

المطلب الأول: نماذج تطبيقية لتعدد الدلالة المقرّ

يتمثل تعدد الدلالة المقرّ في التفسير القرآني مجالاً تطبيقياً يكشف عن حيوية النص وقدرته على استيعاب معاني متكاملة دون تناقض. ولا يتجلى هذا التعدد في مستوى التظهير فحسب، بل يظهر بوضوح في الممارسة التفسيرية عند تناول الآيات التي احتملت أكثر من وجه دلالي، فأقرّ المفسرون هذه الوجوه لقيام الدليل اللغوي والسياقي عليها، أو لإمكان اجتماعها في مقصد واحد. ومن ثمّ، فإن دراسة النماذج التطبيقية تُظهر كيف تحوّل تعدد الدلالة من إشكالية نظرية إلى أداة لفهم أعمق للنص القرآني. من أبرز النماذج التطبيقية قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ﴾ [التكوير: ١٧]، حيث احتمل فعل «عسعس» معنيين متقابلين في اللغة: الإقبال والإدبار. وقد نقل المفسرون هذين المعنيين، وأقروا إمكان حمل الآية عليهما معاً؛ لأن كلاً منهما ينسجم مع سياق القسم بالظواهر الكونية. فقد ذكر الفراء أن «عسعس» يُستعمل في إقبال الليل وإدباره، وأن العرب تستعمل الأضداد في ألفاظها^(٤٤)، وأقرّ هذا التعدد عدد من المفسرين، لأن كلا المعنيين يعبر عن تحوّل زمني يرتبط بتعاقب الليل والنهار، وهو مقصد دلالي واحد. ويكشف هذا المثال أن التعدد قد يكون تكاملياً، لا تناقضياً، حين يجتمع المعنيان في تصوير الظاهرة الكونية. ومن النماذج الدالة على تعدد الدلالة المقرّ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنُرْوِيَنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ﴾ [التكاثر: ٧]، حيث فسّر «عين اليقين» بمعنى الرؤية البصرية المباشرة، كما فسّر بمعنى اليقين الذي لا يخالطه شك. وقد أشار أبو هلال العسكري إلى أن العرب تستعمل «العين» للدلالة على المشاهدة المباشرة وعلى حقيقة الشيء^(٤٥)، ويُظهر هذا التعدد انتقال الدلالة من الحسي إلى المعنوي، دون أن يخرج عن الأصل اللغوي، مما يسمح بإقرار المعنيين معاً بوصفهما مرحلتين في إدراك الحقيقة: مرحلة العلم، ومرحلة المعاينة. ويبرز مثال آخر في قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، حيث فسّر «الصراط المستقيم» بالإسلام، كما فسّر بالقرآن، وبالطريق الموصل إلى الله. وقد ذكر الماوردي هذه الأقوال، ورأى أنها متقاربة يمكن حمل الآية عليها جميعاً؛ لأنها تشير إلى الهداية الشاملة التي تجمع الدين ومنهجه ووسيلته^(٤٦)، ويكشف هذا النموذج أن تعدد الدلالة قد ينشأ من تعدد

مستويات المفهوم الواحد، حيث يتسع اللفظ ليشمل أبعاده العقديّة والتشريعية والسلوكية. ومن التطبيقات المهمة قوله تعالى: ﴿فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ [النور: ٦١]، حيث فسّر «على أنفسكم» بمعنى على بعضكم بعضاً، كما فسّر بمعنى على أهل بيوتكم. وقد بينّ النحاس أن العرب تعبّر بالنفس عن الجماعة، لأنّ المؤمنين كالجسد الواحد^(٤٧)، ويظهر هذا المثال أن تعدّد الدلالة قائم على الاستعمال المجازي المألوف في العربية، وأنّ المعنيين متكاملان في تعزيز قيمة التراحم الاجتماعي. كما يتجلّى تعدّد الدلالة المقرّر في قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦] في آية الوضوء، حيث قرئت بالنصب والجرّ، فاحتملت دلالة الغسل والمسح. وقد ناقش أبو بكر الجصاص هذا التعدّد، مبيّناً أن اختلاف القراءتين يُفسي إلى سعة في الفهم الفقهي، وأنّ الجمع بينهما ممكن بحمل كل قراءة على حال مخصوصة^(٤٨)، ويكشف هذا المثال عن أثر القراءات في توسيع الدلالة، وعن إمكان إقرار التعدّد إذا استند إلى نقل متواتر. ويظهر أثر تعدّد الدلالة المقرّر أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: ٣٥]، حيث فسّرت «الوسيلة» بالقرب بالطاعة، كما فسّرت بما يُتقرّب به من الأعمال الصالحة. وقد بينّ أبو السعود أن الوسيلة تشمل كل ما يقرب إلى الله من اعتقاد وعمل^(٤٩)، ويكشف هذا المثال أن تعدّد الدلالة قد يكون توسّعاً في المفهوم الكلي، بحيث يندرج تحته أكثر من تطبيق دون تعارض.

المطلب الثاني: نماذج لتعدّد الدلالة الاحتمالي غير المعتبر

يمثّل تعدّد الدلالة الاحتمالي غير المعتبر أحد الإشكالات المنهجية في التفسير القرآني، حيث يُفسي التوسّع غير المنضبط في احتمالات المعنى إلى تحميل النص ما لا يحتمله من الدلالات، أو إخراجها عن سياقه اللغوي والمقاصدي. وقد تنبّه العلماء إلى هذا النوع من التعدّد، فميزوا بين التعدّد المقبول القائم على أدلة معتبرة، والتعدّد المردود الذي ينشأ عن إهمال ضوابط اللغة والسياق أو عن إسقاط تصوّرات خارجية على النص. ومن ثمّ، فإن دراسة النماذج التطبيقية لهذا النوع من الاحتمال تكشف حدود التأويل المشروع، وتبرز أهمية الضوابط المنهجية في حماية المعنى القرآني. من أبرز الأمثلة على الاحتمال غير المعتبر تفسير قوله تعالى: ﴿يُدُّ اللَّهُ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] تفسيراً حسبياً يُثبت الجارحة على ظاهرها المادي، دون مراعاة الأسلوب العربي في استعمال اليد للدلالة على القدرة أو النعمة أو العهد. فقد بينّ أهل اللغة أن «اليد» تُستعمل مجازاً للدلالة على القوة والسلطان^(٥٠)، كما أشار البيهقي إلى أن حمل اللفظ على ظاهره الحسي يفسي إلى التشبيه، وهو مخالف لمقتضى التنزيه^(٥١)، ويكشف هذا المثال أن تجاهل المجاز المعتبر في العربية يؤدي إلى احتمال غير مقبول، لأنّه يصادم أصول العقيدة ولسان العرب. ويظهر مثال آخر في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ﴾ [الطارق: ١] بحمل «الطارق» على كل طارق ليلى دون قرينة، أو على معانٍ رمزية بعيدة لا يشهد لها السياق. فقد بينّ أبو عبيدة أن الطارق في اللغة هو النجم الذي يطرق ليلاً بظهوره^(٥٢)، وهو ما ينسجم مع سياق القسم بالظواهر الكونية. ويظهر هذا المثال أن توسيع الاحتمال ليشمل معاني بعيدة عن السياق يُعدّ خروجاً عن التفسير اللغوي المعتبر. ومن النماذج الدالة على الاحتمال غير المعتبر تفسير الحروف المقطّعة في أوائل السور بتفسيرات جازمة لا دليل عليها، كحملها على أسماء أشخاص أو رموز عددية محدّدة. وقد ذكر ابن عطية أن الأقوال في الحروف المقطّعة كثيرة، غير أن القطع بمعنى معين دون دليل يُعدّ تكلفاً في التفسير^(٥٣)، ويكشف هذا المثال أن الاحتمال إذا لم يستند إلى نقل صحيح أو قرينة لغوية، بقي في دائرة الظن غير المعتبر. كما يظهر الاحتمال غير المقبول في تفسير قوله تعالى: ﴿قَوْلٍ لِلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤] على إطلاقه، دون وصل الآية بما بعدها: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾، مما قد يوهم ذمّ الصلاة نفسها. وقد نبّه القرطبي إلى أن قطع الآية عن سياقها يؤدي إلى فهم فاسد، وأنّ المعنى يتعلّق بالذين يضيّعون الصلاة لا بالمصلّين مطلقاً^(٥٤)، ويبين هذا المثال أن إهمال السياق يؤدي إلى احتمال غير معتبر يفسي إلى قلب المعنى. ومن الأمثلة كذلك تفسير قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ بحصر «الإمام المبين» في شخص معين دون دليل، مع أن اللفظ يحتمل معنى الكتاب الجامع أو اللوح المحفوظ. وقد أشار البغوي إلى أن الإمام هنا بمعنى الكتاب الذي تُحصى فيه الأعمال^(٥٥)، ويكشف هذا المثال أن تخصيص اللفظ العام بغير دليل يُعدّ من الاحتمال غير المعتبر، لأنّه يقيد المعنى دون قرينة. ويتجلّى الاحتمال غير المعتبر أيضاً في بعض القراءات الإسقاطية الحديثة التي تُحمّل النص مفاهيم علمية معاصرة لم يدلّ عليها اللفظ ولا السياق. وقد حذّر العلماء من هذا المسلك، لأنّ التفسير يجب أن ينطلق من دلالة النص في سياقه اللغوي والتاريخي، لا من إسقاطات لاحقة^(٥٦)، ويكشف هذا الاتجاه أن التوسّع غير المنضبط في الاحتمال قد يفسي إلى إخضاع النص لقراءات خارجية تفقده دلالته الأصلية. تُظهر هذه النماذج أن الاحتمال غير المعتبر ينشأ غالباً من أحد ثلاثة أسباب: إهمال الاستعمال العربي، أو تجاهل السياق، أو فرض معانٍ خارجية لا دليل عليها. وفي جميع هذه الحالات، يتحوّل التعدّد من عنصر إثراء إلى مصدر اضطراب في الفهم. وقد أكّد العلماء أن التفسير المقبول هو ما استند إلى اللغة والسياق والنقل الصحيح، وأنّ ما عدا ذلك يُعدّ من التكلّف المردود^(٥٧).

المطلب الثالث: أثر تعدّد الدلالة في الاختلاف التفسيري

يمثل تعدّد الدلالة أحد العوامل الرئيسية في نشوء الاختلاف التفسيري بين العلماء، إذ يتيح النص القرآني، بحكم طبيعته اللغوية والبلاغية، أكثر من وجه معتبر للفهم، مما يؤدي إلى تنوّع الأقوال في تفسير الآية الواحدة. ولا يُفهم هذا الاختلاف بوصفه اضطراباً في المعنى أو تناقضاً في النص، بل بوصفه نتيجة طبيعية لسعة الدلالة وتعدّد زوايا النظر المنهجية. ومن ثمّ، فإن دراسة أثر تعدّد الدلالة في الاختلاف التفسيري تكشف عن طبيعة التفاعل بين النص والمفسّر، وعن الضوابط التي تحكم هذا التنوّع. يظهر أثر تعدّد الدلالة في الاختلاف التفسيري من خلال اختلاف العلماء في تحديد المعنى المراد عند تعدّد الاحتمال. فاللفظ القرآني قد يحتمل معنيين أو أكثر، فيختار بعض المفسّرين أحدها استناداً إلى السياق، بينما يرى آخرون إمكان الجمع بينها. وقد أشار أبو حيان الأندلسي إلى أن اختلاف المفسّرين قد ينشأ من اشتراك اللفظ أو تعدّد وجوه الإعراب، مما يؤدي إلى تنوّع المعاني^(٥٨)، ويكشف هذا الطرح أن الاختلاف التفسيري قد يكون امتداداً طبيعياً لتعدّد الدلالة الكامن في النص. ومن أبرز مظاهر هذا الأثر اختلاف التفسير الناشئ عن الاشتراك اللفظي. فالألفاظ المشتركة التي تحمل أكثر من معنى في العربية قد تؤدي إلى تعدّد الأقوال في تفسيرها. ومن ذلك اختلاف المفسّرين في معنى «القرء» في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، حيث فسّر «القرء» بالحيض، كما فسّر بالطهر، لاشتراك اللفظ في المعنيين في لغة العرب. وقد بيّن الجوهري أن «القرء» يُستعمل للطهر والحيض معاً^(٥٩)، ويكشف هذا المثال أن الاشتراك اللفظي يؤدي إلى اختلاف فقهي وتفسيري مشروع، ما دام مستنداً إلى استعمال عربي معتبر. كما يتجلى أثر تعدّد الدلالة في الاختلاف الناتج عن تعدّد القراءات القرآنية، حيث قد تؤدي اختلافات الأداء إلى تنوّع المعنى. فالقراءات المتواترة تمثل وجوهاً معتبرة للنص، وقد تفتح آفاقاً تفسيرية متعددة. وقد أشار مكي بن أبي طالب إلى أن اختلاف القراءات قد يؤدي إلى اختلاف المعاني، وهو اختلاف تنوّع لا تضاد^(٦٠)، ويبرز هذا الأثر في مواضع عديدة، حيث يضيف كل وجه قرائي بُعداً دلاليّاً يثري الفهم. ويظهر أثر تعدّد الدلالة أيضاً في اختلاف التفسير الناشئ عن تعدّد الاحتمالات التركيبية والإعرابية. فقد يحتمل التركيب أكثر من توجيه نحوي، ويترتب على ذلك اختلاف في المعنى. وقد أوضح ابن هشام أن تغيير الإعراب يؤدي إلى تغيير المعنى، لأن العلاقة بين عناصر الجملة تتبدّل^(٦١)، ويكشف هذا العامل أن الاختلاف التفسيري قد يكون نتيجة مباشرة لتعدّد الإمكانات التركيبية في النص القرآني. ومن آثار تعدّد الدلالة كذلك نشوء اختلاف التنوّع في التفسير، وهو اختلاف لا يقوم على التضاد، بل على إبراز جوانب متعددة للمعنى الواحد. وقد بيّن ابن جزّي أن الأقوال المختلفة في التفسير قد تكون من باب التنوّع، حيث يعبر كل قول عن جانب من المعنى^(٦٢)، ويُظهر هذا النوع من الاختلاف أن تعدّد الدلالة يسهم في تعميق الفهم، بدل أن يؤدي إلى التنازع. كما يتجلى أثر تعدّد الدلالة في اختلاف المناهج التفسيرية؛ فالمفسّر اللغوي قد يركّز على الدلالات البيانية، بينما يبرز المفسّر الفقهي المعنى المرتبط بالحكم الشرعي، ويستخرج المفسّر المقاصدي البعد الكلي للنص. وقد أشار محمد حسين الذهبي إلى أن اختلاف المناهج يؤدي إلى اختلاف في إبراز المعاني، مع بقاء النص واحداً^(٦٣)، ويكشف هذا الأثر أن تعدّد الدلالة يتيح لكل منهج أن يستثمر النص وفق أدواته المعرفية. غير أن تعدّد الدلالة قد يؤدي أحياناً إلى اختلاف تضاد إذا لم تُراعِ الضوابط المنهجية، كإهمال السياق أو تحميل النص معاني بعيدة عن الاستعمال العربي. وقد نبّه العلماء إلى ضرورة التمييز بين الاختلاف المقبول القائم على دليل، والاختلاف المردود الناتج عن التكلّف في التأويل^(٦٤)، ويؤكد هذا التنبيه أن تعدّد الدلالة سلاح ذو حدين: يمكن أن يكون مصدر إثراء، أو سبب اضطراب إذا غابت الضوابط. وتكمن القيمة المعرفية لتعدّد الدلالة في أنه يسمح للنص القرآني بالاستجابة لمستويات متعددة من الفهم عبر العصور، دون أن يفقد ثباته. فالاختلاف التفسيري الناتج عن هذا التعدّد يعكس حيوية النص، وقدرته على استيعاب حاجات الإنسان المتجدّدة. وقد أشار الطاهر بن عاشور إلى أن سعة المعاني القرآنية تتيح للنص أن يظل صالحاً لكل زمان ومكان^(٦٥)، ويكشف هذا الطرح أن الاختلاف التفسيري ليس ظاهرة سلبية، بل مظهر من مظاهر خلود النص.

الخاتمة

يتبين من هذا البحث أن تعدّد الدلالة في التفسير القرآني ظاهرة أصيلة نابعة من طبيعة اللغة العربية وخصائص الخطاب القرآني، وليست خللاً في النص أو غموضاً في معناه. فقد أظهر التحليل أن النص القرآني يمتلك طاقة دلالية واسعة تتيح تعدّد الفهم ضمن ضوابط علمية، مما يجعله صالحاً للاستيعاب المتجدّد عبر العصور دون الإخلال بوحده ومقاصده. وأوضحت الدراسة أن تعدّد الدلالة ينشأ عن عوامل لغوية وبلاغية وسياقية ومنهجية، مثل الاشتراك اللفظي، وتنوّع الأساليب البلاغية، واختلاف القراءات، وتعدّد مناهج المفسّرين. كما بينت أن التعامل مع هذا التعدّد يقوم على ثنائية الاحتمال بوصفه خاصية في النص، والإقرار بوصفه موقفاً منهجياً من هذه الخاصية، يتراوح بين الجمع بين المعاني، أو ترجيح أحدها، أو التوقّف عند تعدّد الترجيح. وكشفت النماذج التطبيقية أن التعدّد المقرّ يسهم في إثراء الفهم القرآني، حيث تتكامل المعاني في خدمة مقصد واحد، بينما ينشأ التعدّد غير المعتبر من إهمال ضوابط اللغة والسياق والمقاصد، أو من إسقاط معانٍ خارجية على النص. كما تبيّن أن تعدّد الدلالة كان سبباً رئيساً في الاختلاف التفسيري، وهو اختلاف مشروع إذا بقي ضمن إطار اختلاف التنوّع، وأسهم في إثراء التراث التفسيري وإبراز حيوية

النص. ويخلص البحث إلى أن تعدد الدلالة يمثل توازنًا بين ثبات النص ومرونة فهمه، وأن المنهج العلمي في التفسير يقتضي الإقرار بسعة الدلالة مع الالتزام بضوابطها. كما يفتح هذا الموضوع آفاقًا بحثية لدراسة علاقته بالتفسير المقاصدي المعاصر ونظريات التأويل الحديثة، بما يعزز فهم النص القرآني في سياقات متجددة.

قائمة المصادر والمراجع:

١. أبو السعود، محمد بن محمد العمادي. *إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم*. ج ٢. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٤.
٢. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. *البحر المحيط في التفسير*. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض. ج ١. بيروت: دار الكتب العلمية،
٣. أبو عبيدة، معمر بن المثنى. *مجاز القرآن*. تحقيق: محمد فؤاد سزكين. ج ١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨.
٤. الأمدي، علي بن محمد. *الإحكام في أصول الأحكام*. تحقيق: عبد الرزاق عفيفي. ج ١، ج ٢، ج ٤. بيروت: المكتبة الإسلامية، ١٩٨٢.
٥. أنيس، إبراهيم. *دلالة الألفاظ*. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٤.
٦. البيهقي، الحسين بن مسعود. *معالم التنزيل*. تحقيق: محمد عبد الله النمر. ج ٤. الرياض: دار طيبة، ١٩٩٧.
٧. البيهقي، أحمد بن الحسين. *الأسماء والصفات*. تحقيق: عبد الله الحاشدي. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٣.
٨. الجرجاني، عبد القاهر. *أسرار البلاغة*. تحقيق: محمود شاكر. القاهرة: دار المدني، ١٩٩١.
٩. الجرجاني، عبد القاهر. *دلائل الإعجاز*. تحقيق: محمود شاكر. القاهرة: دار المدني، ١٩٩٢.
١٠. الجصاص، أحمد بن علي. *أحكام القرآن*. تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين. ج ٢. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٤.
١١. الجوهري، إسماعيل بن حماد. *الصاحح تاج اللغة وصاحح العربية*. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ج ١. ١٩٨٧.
١٢. ابن الجزري، محمد بن محمد. *النشر في القراءات العشر*. تحقيق: علي الضباع. ج ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨.
١٣. ابن جزري، محمد بن أحمد. *التسهيل لعلوم التنزيل*. تحقيق: محمد سالم هاشم. ج ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٥.
١٤. ابن جني، عثمان. *الخصائص*. تحقيق: محمد علي النجار. ج ١. بيروت: دار الهدى، ١٩٥٢.
١٥. الحوفي، أحمد بن محمد. *انظر: النحاس، أحمد بن محمد*.
١٦. دراز، محمد عبد الله. *النبأ العظيم*. الكويت: دار القلم، ١٩٨٥.
١٧. الذهبي، محمد حسين. *التفسير والمفسرون*. ج ١. القاهرة: مكتبة وهبة، ٢٠٠٠.
١٨. الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد. *مفردات ألفاظ القرآن*. تحقيق: صفوان داوودي. دمشق: دار القلم، ٢٠٠٩.
١٩. الزركشي، بدر الدين. *البحر المحيط في أصول الفقه*. تحقيق: عبد القادر عبد الله العاني. ج ١. الكويت: وزارة الأوقاف، ١٩٨٨.
٢٠. الزركشي، بدر الدين. *البرهان في علوم القرآن*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ج ١، ج ٢. بيروت: دار المعرفة، ١٩٧٢.
٢١. الزرقاني، محمد عبد العظيم. *مناهل العرفان في علوم القرآن*. ج ١. بيروت: دار الفكر، ١٩٩٦.
٢٢. الزمخشري، محمود. *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل*. ج ١. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٧.
٢٣. السكاكي، يوسف بن أبي بكر. *مفتاح العلوم*. تحقيق: نعيم زرزور. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٧.
٢٤. السيوطي، جلال الدين. *الإتقان في علوم القرآن*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ج ٢. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤.
٢٥. الشاطبي، إبراهيم بن موسى. *الموافقات في أصول الشريعة*. تحقيق: عبد الله دراز. ج ٣، ج ٤. بيروت: دار المعرفة، ١٩٩٧.
٢٦. الشوكاني، محمد بن علي. *فتح القدير*. ج ١. دمشق: دار ابن كثير، ١٩٩٤.
٢٧. الطبري، محمد بن جرير. *جامع البيان عن تأويل آي القرآن*. تحقيق: أحمد شاكر. ج ١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠.
٢٨. ابن عاشور، محمد الطاهر. *التحرير والتنوير*. ج ١. تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤.
٢٩. ابن عطية، عبد الحق. *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي. ج ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١.
٣٠. العسكري، أبو هلال. *الفروق اللغوية*. تحقيق: محمد إبراهيم سليم. القاهرة: دار العلم والثقافة، ١٩٩٧.
٣١. ابن فارس، أحمد. *معجم مقاييس اللغة*. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ج ٢. دمشق: دار الفكر، ١٩٧٩.
٣٢. الفراء، يحيى بن زياد. *معاني القرآن*. تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخرين. ج ٣. القاهرة: دار المصرية للتأليف، ١٩٨٣.

٣٣. القرطبي، محمد بن أحمد. الجامع لأحكام القرآن. تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. ج٢٠. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٦٤.
٣٤. مقاتل بن سليمان. تفسير مقاتل بن سليمان. تحقيق: عبد الله محمود شحاته. ج١. بيروت: دار إحياء التراث، ٢٠٠٢.
٣٥. مكي بن أبي طالب. الإبانة عن معاني القراءات. تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي. القاهرة: دار نهضة مصر، ١٩٧٩.
٣٦. الماوردي، علي بن محمد. النكت والعيون (تفسير الماوردي). تحقيق: السيد ابن عبد المقصود. ج١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢.
٣٧. النحاس، أحمد بن محمد. إعراب القرآن. تحقيق: زهير غازي زاهد. ج٣. بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٨.
٣٨. ابن هشام، عبد الله بن يوسف. مغني اللبيب عن كتب الأعراب. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ج١. بيروت: دار الفكر، ١٩٨٥.

- (١) ابن فارس، أحمد. معجم مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ج٢. دار الفكر، دمشق، ١٩٧٩، ص ٢٥٩.
- (٢) الأمدى، علي بن محمد. الإحكام في أصول الأحكام. تحقيق: عبد الرزاق عفيفي. ج١. المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٢، ص ١٥.
- (٣) الزركشي، بدر الدين. البحر المحيط في أصول الفقه. تحقيق: عبد القادر عبد الله العاني. ج١. وزارة الأوقاف، الكويت، ١٩٨٨، ص ٣٤٥.
- (٤) أنيس، إبراهيم. دلالة الألفاظ. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٧.
- (٥) الزركشي، بدر الدين. البرهان في علوم القرآن. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ج١. دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٢، ص ١٠٢.
- (٦) الشاطبي، إبراهيم بن موسى. الموافقات في أصول الشريعة. تحقيق: عبد الله دراز. ج٣. دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٧، ص ٤١٢.
- (٧) ابن عاشور، محمد الطاهر. التحرير والتنوير. ج١. دار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤، ص ٤٥.
- (٨) الطبري، محمد بن جرير. جامع البيان عن تأويل أي القرآن. تحقيق: أحمد شاکر. ج١. مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٧٤.
- (٩) ابن جني، عثمان. الخصائص. تحقيق: محمد علي النجار. ج١. دار الهدى، بيروت، ١٩٥٢، ص ٣٣.
- (١٠) الأمدى، علي بن محمد. الإحكام في أصول الأحكام. تحقيق: عبد الرزاق عفيفي. ج٢. المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٢، ص ٤٥.
- (١١) الجرجاني، عبد القاهر. دلائل الإعجاز. تحقيق: محمود شاکر. دار المدني، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٥٦.
- (١٢) الزمخشري، محمود. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. ج١. دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٧، ص ١٢.
- (١٣) ابن الجزري، محمد بن محمد. النشر في القراءات العشر. تحقيق: علي الضباع. ج١. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨، ص ٣٢.
- (١٤) ابن عاشور، محمد الطاهر. التحرير والتنوير. المرجع السابق، ص ٥٢.
- (١٥) الشاطبي، إبراهيم بن موسى. الموافقات في أصول الشريعة. تحقيق: عبد الله دراز. ج٤. دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٧، ص ٢١٤.
- (١٦) مقاتل بن سليمان. تفسير مقاتل بن سليمان. تحقيق: عبد الله محمود شحاته. ج١. دار إحياء التراث، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٤٥.
- (١٧) الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد. مفردات ألفاظ القرآن. تحقيق: صفوان داوودي. دار القلم، دمشق، ٢٠٠٩، ص ١٢.
- (١٨) السيوطي، جلال الدين. الإتيان في علوم القرآن. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ج٢. الهيئة المصرية العامة، ١٩٧٤، ص ١٧٩.
- (١٩) الزركشي، بدر الدين. البرهان في علوم القرآن. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ج٢. دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٢، ص ١٠٣.
- (٢٠) الزرقاني، محمد عبد العظيم. مناهل العرفان في علوم القرآن. ج١. دار الفكر، بيروت، ١٩٩٦، ص ١٥٦.
- (٢١) الطبري، محمد بن جرير. جامع البيان عن تأويل أي القرآن. المرجع السابق، ص ٩٢.
- (٢٢) الشاطبي، إبراهيم بن موسى. الموافقات في أصول الشريعة. المرجع السابق، ص ٢١٩.
- (٢٣) الطبري، محمد بن جرير. جامع البيان عن تأويل أي القرآن. المرجع السابق، ص ١٠٥.
- (٢٤) الأمدى، علي بن محمد. الإحكام في أصول الأحكام. المرجع السابق، ص ٢٧.
- (٢٥) الزركشي، بدر الدين. البرهان في علوم القرآن. المرجع السابق، ص ١٦٤.
- (٢٦) الشاطبي، إبراهيم بن موسى. الموافقات في أصول الشريعة. المرجع السابق، ص ٢٣٣.
- (٢٧) الجرجاني، عبد القاهر. أسرار البلاغة. تحقيق: محمود شاکر. دار المدني، القاهرة، ١٩٩١، ص ٨٩.
- (٢٨) السيوطي، جلال الدين. الإتيان في علوم القرآن. المرجع السابق، ص ١٨٥.
- (٢٩) الزرقاني، محمد عبد العظيم. مناهل العرفان في علوم القرآن. المرجع السابق، ص ١٦٢.
- (٣٠) الطبري، محمد بن جرير. جامع البيان عن تأويل أي القرآن. المرجع السابق، ص ٥٢.
- (٣١) الزمخشري، محمود. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. المرجع السابق، ص ٣٥.
- (٣٢) الزركشي، بدر الدين. البرهان في علوم القرآن. المرجع السابق، ص ١٦٧.
- (٣٣) الشاطبي، إبراهيم بن موسى. الموافقات في أصول الشريعة. المرجع السابق، ص ٢٤٥.

- (٣٤) الزرقاني، محمد عبد العظيم. مناهل العرفان في علوم القرآن. المرجع السابق، ص ١٥٨.
- (٣٥) السيوطي، جلال الدين. الإتيان في علوم القرآن. المرجع السابق، ص ١٨١.
- (٣٦) الأمدي، علي بن محمد. الإحكام في أصول الأحكام. تحقيق: عبد الرزاق غففي. ج٤. المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٢، ص ٢٢١.
- (٣٧) الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد. مفردات ألفاظ القرآن. المرجع السابق، ص ٩.
- (٣٨) الطبري، محمد بن جرير. جامع البيان عن تأويل آي القرآن. المرجع السابق، ص ١٠٦.
- (٣٩) الزمخشري، محمود. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. المرجع السابق، ص ٤٠.
- (٤٠) الزركشي، بدر الدين. البرهان في علوم القرآن. المرجع السابق، ص ١٦٨.
- (٤١) السيوطي، جلال الدين. الإتيان في علوم القرآن. المرجع السابق، ص ١٨٦.
- (٤٢) الزرقاني، محمد عبد العظيم. مناهل العرفان في علوم القرآن. المرجع السابق، ص ١٦٥.
- (٤٣) الشاطبي، إبراهيم بن موسى. الموافقات في أصول الشريعة. المرجع السابق، ص ٢٤٧.
- (٤٤) الفراء، يحيى بن زياد. معاني القرآن. تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخرين. ج٣. دار المصرية للتأليف، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٢٣٢.
- (٤٥) العسكري، أبو هلال. الفروق اللغوية. تحقيق: محمد إبراهيم سليم. دار العلم والثقافة، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٢١٤.
- (٤٦) الماوردي، علي بن محمد. النكت والعيون (تفسير الماوردي). تحقيق: السيد ابن عبد المقصود. ج١. دار الكتب ص ٦٥.
- (٤٧) النحاس، أحمد بن محمد. إعراب القرآن. تحقيق: زهير غازي زاهد. ج٣. عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨، ص ٤٥.
- (٤٨) الجصاص، أحمد بن علي. أحكام القرآن. تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين. ج٢. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤، ص ٣٢١.
- (٤٩) أبو السعود، محمد بن محمد العمادي. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم. ج٢. دار إحياء التراث، ص ٨٧.
- (٥٠) أبو عبيدة، معمر بن المثنى. مجاز القرآن. تحقيق: محمد فؤاد سزكين. ج١. مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٥٢.
- (٥١) البيهقي، أحمد بن الحسين. الأسماء والصفات. تحقيق: عبد الله الحاشدي. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣، ص ٣٠٤.
- (٥٢) البيهقي، أحمد بن الحسين. الأسماء والصفات. المرجع السابق، ص ٣٠٥.
- (٥٣) ابن عطية، عبد الحق. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي. ج١. دار ، ٢٠٠١، ص ٧٦.
- (٥٤) القرطبي، محمد بن أحمد. الجامع لأحكام القرآن. تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. ج٢٠. دار الكتب ١٩٦٤، ص ٢١٢.
- (٥٥) البغوي، الحسين بن مسعود. معالم التنزيل. تحقيق: محمد عبد الله النمر. ج٤. دار طيبة، الرياض، ١٩٩٧، ص ١٣.
- (٥٦) دراز، محمد عبد الله. النبأ العظيم. دار القلم، الكويت، ١٩٨٥، ص ١٤٥.
- (٥٧) الشوكاني، محمد بن علي. فتح القدير. ج١. دار ابن كثير، دمشق، ١٩٩٤، ص ٣٢.
- (٥٨) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. البحر المحيط في التفسير. تحقيق: عادل العلمية، بيروت، ١٩٩٣، ص ٣٥.
- (٥٩) الجوهري، إسماعيل بن حماد. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. تحقيق: أحمد عبد ١٩٨٧، ص ٦٢.
- (٦٠) مكي بن أبي طالب. الإبانة عن معاني القراءات. تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي. دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٥٤.
- (٦١) ابن هشام، عبد الله بن يوسف. مغني اللبيب عن كتب الأعراب. تحقيق: محمد محيي ١٩٨٥، ص ٧١.
- (٦٢) ابن جزي، محمد بن أحمد. التسهيل لعلوم التنزيل. تحقيق: محمد سالم هاشم. ج١. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥، ص ٢٨.
- (٦٣) الذهبي، محمد حسين. التفسير والمفسرون. ج١. مكتبة وهبة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٤٩.
- (٦٤) الشوكاني، محمد بن علي. فتح القدير. المرجع السابق، ص ٤١.
- (٦٥) ابن عاشور، محمد الطاهر. التحرير والتنوير. المرجع السابق، ص ٣٨.